

مفهوم الزيادة في اللغة العربية : دراسة صرفية

د. حمزة آدم يوسف حسن *

د. عبد الوهاب فضل فضل الله *

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة مفهوم الزيادة في اللغة العربية - دراسة صرفية , وهدفت للوقوف على أنواع الزيادة وفوائدها وأغراضها وأدلتها وشروطها , والتعرّف على أحوال ومعاني الأسماء والأفعال المزيدة , اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى جملة من النتائج منها: إنّ الزيادة تدخل في الكلام للفوائد اللفظية والمعنوية معاً مثل التوكيد وتقوية المعنى واستقامة النظم وغيره ، فكلّ زيادة في المبنى تترتب عليها زيادة في المعنى، تقع حروف الزيادة -في بعض الأحيان- أصولاً في الكلمات ، إذ تتعين الأصالة لكل حرف من الحروف الهجائية مالم يقد دليل على إسقاط هذه الأصالة، تأتي الزيادة إمّا بتضعيف الحروف الأصلية أو بتكرارها ، وذلك لإرادة أغراض لغوية أو صرفية أو نحوية ، أو جرياً وراء الوزن التصريفي ، أو لرفد اللغة بمفردات وكلمات جديدة ، للزيادة دلالات وأغراض كثيرة ، وأكثر هذه الدلالات وروداً هو ما جاء على صيغة المبالغة ، من أهمّ الشروط التي ينبغي أن تتوافر لزيادة حروف "سألتمونيها" هو تمام معنى الكلمة قبل دخول الحرف .

وقد جاءت هذه الدراسة في خمس محاور كما يلي:

المحور الأول : الزيادة في اللغة والاصطلاح .

* أستاذ مشارك قسم اللغة العربية جامعة كردفان

* أستاذ مساعد قسم اللغة العربية جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

- المحور الثاني : أنواع الزيادة ومعانيها .
المحور الثالث : مواقع الزيادة ودلالاتها .
المحور الرابع : الأدلة التي يتوصل بها إلى الزيادة .
المحور الخامس : شروط الزيادة في حروف "سألتمونيها"

ABSTRACT

This morphological study deals with the concept of affixation in Arabic. The study aims to find out types, significance, purposes, evidences and conditions of Affixation, in addition to knowing situations and meanings of the affixed verbs and nouns. The study has adopted the descriptive analytic method and arrived at several findings, some of which are : the affixation has value in both form and meaning such as affirmation ,consolidating the meaning and organizing structures etc. Any addition to the form entails addition in the meaning. Affixes, sometimes, become parts of the root of some words, since rootedness is inherent in alphabetic letters, unless there is evidence to strip them of it. Affixation occurs either by doubling the root letters or repeating them in order to achieve linguistic, morphological or syntactic aims, pursuing a morphological pattern or to enrich the language with new lexical items. Affixation has many signifiers and purposes. The most frequent signifier is the exaggerative form. The most important conditions for existence of affixes in the word "سألتمونيها" is it has to be meaningful before attaching affixes

This study falls in five axes:

- The first axis : the linguistic and technical meaning of affixation
- The second axis: types and meanings of affixation.
- Third axis: positions and signifiers of affixation
- The fourth axis: evidences leading to affixations

"سألتمونيها" - The fifth axis: condition of affixation in the word

المحور الأول : الزيادة في اللغة والاصطلاح

1/ الزيادة في اللغة:

الزيادة في اللغة من الفعل الثلاثي "زاد" وبابه "باع"، وتعني النمو كما تعني الفضل وضدها النقص، فهو فعل لازم ومتعدٍ إلى مفعولين، كما يُقال: زاد الشيء، وزاده الله خيراً وزاد المالُ درهماً والبرُّ مَدًّا⁽¹⁾. قال الشاعر⁽²⁾:

وَكُنْ مُسْتَقِيداً كُلَّ يَوْمٍ زِيَادَةً من العلمِ واسْبِحْ في بحورِ الفوائدِ

والمزيد بكسر الزاي، الزيادة، واستزاده: استقصره، وتزيد السعرُ أي: غلا والتزيدُ في الحديث: الكذب، المزادة بالفتح: الرواية والجمع مَزَادٌ وَمَزَائِدٌ⁽³⁾.

2/ الزيادة في الاصطلاح:

أما الزيادة في الاصطلاح الصرفي فهي ما ليس بأصول من حروف الكلمة، كالميم الأولى والواو في نحو: "محمود"، وكالحرف المكرر في نحو: "فردد" وهو اسم موضع، فالدال الثانية فيه ليست بأصل من أصول الكلمة رغم كونها من جنس لامها⁽⁴⁾، وذكر السيوطي أن الزيادة هي أن يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى⁽⁵⁾.

وقد أنكر بعض أهل اللغة وقوع الأحرف زوائد لغير معنى، فليس المراد بالحرف الزائد أنه دخل لغير معنى، بل زيد لضربٍ من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الرازي، (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 1415هـ-

1995م ص280.

⁽²⁾ الزرنوجي، تلميذ صاحب الهداية، تعليم المتعلم طريق التعلم، دار الفكر، بيروت، فصل ماهية العلم، ص7.

⁽³⁾ الرازي، مختار الصحاح، ص7.

⁽⁴⁾ السيوطي: (جلال الدين عبد الرحمن)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م،

ص248.

⁽⁵⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة، ص . انظر الأشباه والنظائر في النحو، ص284.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه، ص248.

والزيادة من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، وقال بعضهم: "إنَّ هذه الأحرف جاءت صلة، أي: وُصل بها ما قبلها من الكلام، فلذلك سُميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها"⁽⁷⁾. إذن مهما يكن من خلاف حول مفهوم وتسمية وأهمية الحرف الزائد، فإن زيادة الحروف لم تكن كالعيب وإنما جاءت لتقوية الكلام وزيادة المعاني، كما أنَّ وقوع الحروف الهجائية في الكلمات تارةً أصولاً وتارةً أخرى زوائد، أيضاً مسألة من المسائل الصرفية التي تحتاج إلى أدلة وبراهين يُحتج بها على أصالة هذه الحروف وزيادتها⁽¹⁾، كل ذلك سنكتشف عنه هذه الدراسة بإذن الله تعالى.

المحور الثاني : أنواع الزيادة ومعانيها:

(1) أنواع الزيادة:

قد عُني العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: "سألتمونيها"، ومنها: "اليوم ننسأه"، و"هم يتسألون"، وأمان وتسهيل وهناء وتسليم، وأضاف بعضهم: "تلا يوم أنسه"، وكل ذلك جمعه ابن مالك في بيت واحد هو⁽²⁾:
هناءً وتسليماً، تلا يوم أنسه نهايةً مسؤول، أمانً وتسهيلاً

أي: أن حروف الزيادة عشرة هي: الهمزة والألف والواو واللام والياء والتاء والميم والسين والهاء والنون، وإنما سُميت حروف الزوائد لأنها لا توجد زيادة في اسم ولا فعل إلا بعض هذه الحروف⁽³⁾، بمعنى أنه لا تكون الزيادة إلا منها، فمتى ما وُجد حرفٌ في الكلمة زائداً لا بدَّ أن يكون أحد هذه الحروف العشرة، إذ لا يُسمى الحرف

⁽⁷⁾المصدر نفسه، ص248.

⁽¹⁾محمد مرسي عامر وزملاؤه، تيسير الصرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، 1396-1976م،

ج1، ص9.

⁽²⁾ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،

دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ج4، ص94.

⁽³⁾الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق أحمد، مؤسسة الرسالة،

دار الأمل، بيروت، ط2، 1405-1985م، ص402.

زائداً إلا فيما جعله العرب كالجاء من الكلمة نحو همزة "أحمر" وتاء "تنضب" فهما من كمال الاسم⁽⁴⁾.

وتأتي الزيادة موازية للمعاني الزائدة سواء أكانت الزيادة في الأسماء أو الأفعال، فإن كان المعنى الزائد مُترتباً قبل المعنى الأصلي؛ كان الحرف الزائد قبل الحروف الأصلية، كحرف "النون" في "انفعل" وحروف المضارعة، وإن كان المعنى الزائد على الكلمة آخرًا، كان الحرف الزائد على الحروف الأصلية آخرًا كعلامة التأنيث وعلامة التنثية⁽⁵⁾، وتدخل في زيادة هذه الحروف جميع صيغ الفعل اللازم والمتعدي، مما يدل على أنّ زيادة الحرف يلزم معها زيادة المعنى، وتنقسم هذه الزيادة إلى نوعين:

أولاً: الزيادة في حروف "سألتمونيها" وتتخلص في الآتي:⁽⁶⁾

(1) زيادة الهمزة نحو: أكتب (2) زيادة الألف نحو: كاتب، فالألف لا تُزاد أولاً لاستحالة الابتداء بالساكن، كما تزداد ثالثة نحو ذهاب ورابعة نحو: سكران، وخامسة نحو: حَبْرَكِي وهو القصير الرجلين وسادسة نحو: قَبَعْتُرى وهو الجمل العظيم (3) زيادة التاء نحو: تكتب، كما تُزاد التاء علامة للتأنيث نحو: قامت وتُزاد أيضاً في نحو ملكوت بمعنى الملك، وفي جمع المؤنث نحو الهندات (4) زيادة همزة الوصل والسين والتاء نحو: استكتب (5) زيادة الميم نحو: مكتب (6) زيادة الميم والواو نحو مكتوب ومضروب (7) زيادة النون نحو: نكتب وانطلق والزيدان، كما تُزاد أيضاً في الفعل المستقبل علامة للرفع نحو: يفعلان ويفعلون وفي نحو: أضرباً زيداً، حيث تُزاد خفيفة، ويختار البصريون كتابتها ألفاً لأن الوقف عليها بالألف، وثقيلة نحو: اضربن زيداً. (8) زيادة الهاء وهي المسماة بتاء التأنيث المربوطة

(4) انظر سيبويه: (أبو البشر عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هرون، عالم الكتب للطباعة، بيروت، ج2، ص312.

(5) انظر السهيلي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) نتائج الفكر في النحو، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا، جامعة قار بونس، 1398-1978م، ص324-325.

(6) انظر الزرنوجي، تعليم المتعلم طريق التعلم، ص7، وانظر الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص399.

نحو: كتّبة، كما تُزاد في الوقف نحو: قوله تعالى: (فَبَهَدَاهُمْ آقَدَهُ)⁽¹⁾، وفي الندبة نحو: وإعمره، وقد أنكر المبرد زيادتها لأنها لم تأت في كلمة مبنية على الهاء وإنما تلحق لبيان الحركة، وقال أبو حيان: "والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ومن ذلك: هِرْكَوْلَةٌ وهي المرأة المرتجة الأرداف وأمّهة وهيفي لغة الأم"⁽²⁾. (9) زيادة الياء نحو يكتب، وتُزاد ثانية نحو: حَيْدَر وهو القصير وثالثة ورابعة نحو: سعيد وقنديل. (10) زيادة اللام نحو: زيدل بمعنى زيد وهيقل وهو الهيق بمعنى فتى النعام، وطيسل وهو الطيس بمعنى الكثير من كل شيء، فاللام في هذه الكلمات واضحة لوضوح الاشتقاق⁽³⁾.

ومما يجدر ذكره أنّ تسمية هذه الحروف بحروف الزيادة لا يعني أنها تقع في الكلمات إلاّ زوائد بل تقع فيها أصولاً كغيرها من الحروف الهجائية في بعض الكلمات نحو: إبل وأمر وسأل وقرأ وفتى⁽⁴⁾.

أما النوع الثاني من أنواع الزيادة فهو الزيادة بتضعيف الحروف الأصلية للكلمة أو تكرارها نحو "قَطَّع" بتشديد الطاء، فالطاء الثانية من جنس عين الكلمة في هذه اللفظة الزائدة جيء بها لإفادة التكرير والتكثيف، وقد تكون هذه الزيادة بتكرير الحروف الأصلية نحو: "وسوس" بفتح الواو لإرادة اسم الفاعل كما في قوله تعالى:

(1) سورة الأنعام، الآية 90

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط2،

بيروت، 2006م ج3 ص 413

(3) الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط هـ 1979م ص 138، وانظر تعليم المتعلم طريق التعلم، الزرنوجي، ص7.

(4) انظر أحمد الحملاوي، شذا العرف في فقه الصرف، ص140، وانظر محمد موسى وزملاؤه، تفسير الصرف، ج1

ص14.

(من شرِّ الوسواسِ الخَنَاسِ)⁽¹⁾ أي: الموسوس، أو لإرادة المصدر⁽²⁾. ومنه قول الأعشى:⁽³⁾

تَسْمَعُ لِلخُلِي وَسِوَاْساً إِذَا انصرفتُ كما استعان بِريحِ عَشْرِقِ زَجِلْ

ويرى ابن عصفور أنّ كل حرف يُضَعَف فإنّ أحد المضعفين زائدٌ ما لم تقم الدلالة والحجّة على أصالتهما وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً، إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف نحو: ردّ، إذ لا بدّ لها من فاء وعين ولام⁽⁴⁾. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الحرف من حيث الأصالة والزيادة وفق منظور صرفي ولغوي، فإذا بقي دليل على حذف أحد الحرفين أو زيادته فهو لا يتسق مع عرف اللغة ابتداءً لمباينته ميزانها وقياسها، ومما يجدر ذكره أنّ الغرض من الزيادة بالتضعيف إنّما لإفادة التكرير وتقوية الكلام ليس إلّا، وهذان معنيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهنالك معاني أخرى ستكشف عنها الدراسة لاحقاً.

(2) معاني حروف الزيادة:

حدد أهل اللغة لزيادة الحرف أموراً نذكرها بإيجاز:⁽⁵⁾ وهي أن يُزاد الحرف لمعنى: وهو أقوى الزوائد كحروف المضارعة، وإمكان التوصل إلى النطق بالساكن، وأيضاً يُزاد الحرف لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف نحو: سلطانية، وللمد نحو: كتاب وعجوز، وللعوض نحو: زيادة تاء التأنيث في زنادقة فإنها عوض عن زنديق، ولتكرير الكلمة "كألف قَبْعَثْرِي وهو الجمل العظيم ونون" كنهبل وهو الشجر العظام، كما يزداد الحرف للإلحاق، والإلحاق هو زيادة حرف من أصول الكلمة، لا

⁽¹⁾سورة الناس، الآية 3.

⁽²⁾ابن هشام الأنصاري: (الإمام أبي محمّد عبدالله جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1417م-1996م، ج3 ص 215.

⁽³⁾الأعشى الكبير: (أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل)، ديوانه، تحقيق محمد حسنين، المكتبة الوقفية، ص 464.

⁽⁴⁾ابن عصفور (على بن مؤمن)، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين غباوة، مكتبة لبنان ط 1996م، ص 2.

⁽⁵⁾السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص 417.

لغرض معنوي ولكن لموازنة كلمة أخرى في تصريفها⁽⁶⁾ وذلك كالإحاق الثلاثي بالرباعي نحو: رَعَسَن وهو الجبان، فنونه زائدة للإلحاق، فألحق بجعفر لأنه موازٍ له.

ومن المسائل التي تدخل في سياق الإلحاق أنه يُعبَّر باللام عن الأصل المتبقي بعد الأصول الثلاثة التي في "فَعَل" كما في "فَعَّل" نحو: جعفر، حيث كررت اللام حسب الأصول⁽⁷⁾

ولكنَّ الكوفيين يزعمون أنَّ كل اسم زادت حروفه عن الثلاثة أحرف، ففيه زيادة، بحسبان أنَّ جعفر وسفرجل فيهما زيادة حرف واحد وهو اللام، وما كان على ثلاثة أحرف فالزائد فيه الحرف الأخير، أما البصريون فلا يرون ثمة زيادة لافي الرباعي ولا في الخماسي⁽¹⁾

والجدير بالذكر أنَّ هذه الحروف العشرة الزائدة يعبَّر عنها بلفظها فيكون "ضارب" مثلاً وعلى وزن فاعل "وَجُوهر"، فَوَعَل "ومَسْتَحْرِج": مَسْتَفْعِل، وليس ذلك في الحروف المزيدة للإلحاق أو التي تُزاد من أصل الوضع⁽²⁾. أمّا إذا كان الزائد ضعف حرفٍ أصلي عبَّر عنه بما عبَّر عن الحرف الأصلي فنقول اغْدُوون مثلاً افْعُوَعَل وفي مثل قَتَل فَعَل.

ومعنى هذا أنَّه لا يجوز أن يُعبَّر عن الزائد بلفظه، فلا تقول في وزن اغدوون: افْعُوَدَل ولا في قَتَل: فَعْتَل ولا في كَرَم فَعْرَل.⁽³⁾

وقد فسر أحد الباحثين أصالة الحرف الزائد على ثلاثة أحرف بأن أكثر الكلمات الثلاثية والرباعية والخماسية إن لم تكن كلها أصلها ثنائية ثم زيدت من أصل

⁽⁶⁾ شرح ابن عقيل ج 4 ص 119.

⁽⁷⁾ المرجع نفسه، ج 4 ص 91.

⁽¹⁾ ابن الأنباري. (عبدالرحمن بن محمد)، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 1380 هـ -

1961 م، المسألة 114، ج 2 ص 793 - 795.

⁽²⁾ أنظر عبدالله أمين، الاشتقاق، طبعة لجنة التأليف، 1376 هـ - 1956 م، ص 409 - 411.

⁽³⁾ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج 4 ص 91.

الوضع حرفاً او حرفين أو ثلاثة حتى صارت ثلاثية ورباعية وخماسية، وصارت الزيادة من أصول الكلمات أو ثلاثة حتى صارت ثلاثية ورباعية وخماسية، وصارت الزيادة من أصول الكلمات ، ويصبح المزيد للإلحاق من بنية الكلمة، ويجرى مجرى ما لا زيادة فيه⁽⁴⁾.

قال ابن مالك:⁽⁵⁾

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبت وإن لم تبين حجةً كحظلت

أي: إذا وقع من حروف الزيادة العشرة خالياً عما قُيدت به زيادته فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمال في قولهم: شملت الريح شمولاً أي: هبت شمالاً،

كسقوط "نون" حنظل فيحظلت الإبل إذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط "تاء" ملكوت في الملك⁽¹⁾

وبذلك يتلخص الرأي القائل بأصالة ما زاد على ثلاثة أحرف من حروف "سألتمونيها" ما لم يقم دليل على إسقاط هذه الأصالة.

وإن كان الزائد من الحروف العشرة أو التي للإلحاق فإنما يُضاف إلى تصاريف الكلمة، فالذي يلزم هذه التصاريف هو الحرف الأصلي، أما الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة، فهو الزائد عليها من أصل الوضع، وربما يُعد هذا الزائد أصلاً من أصول الكلمة التي لا تفارقها، كما في تداخل الثلاثي والرباعي للمشابهة بينهما في أكثر الحروف نحو: دمث ودمثر وحبج وحبجر، وهو الغليظ المنتفخ، فهذان أصلان لا محالة⁽²⁾.

(4) عبدالله أمين، الاشتقاق، ص 411 – 412.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 94.

(1) شرح ابن عقيل ج 3 ص 94.

(2) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، 1371 هـ - 1952 م

ج 2 ص 44-55، انظر شرح ابن عقيل ج 4، ص 90.

* هو: عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، من أشهر نحاة البصرة في عصره، له آراء صرفية متميزة وله دور بارز في نشأة النحو ، توفي سنة 117 هـ.

ويؤيد هذا الرأي عبدالله بن أبي إسحق * بقوله: "أصل الكلام بناؤه على "فَعَلَ" ثم يُبنى آخره على عود من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد والاثنين والجمع كقوله: فعلتُ وفعلنا وفعلن وفعلوا وفعلوا، ويُزاد في أوله ما ليس في بنائه فيزيدون الهمزة كقولك: أعطيت إنما أصلها: عطوت ثم يقولون: معطى، فيزيدون الميم بدلاً من الهمزة وإنما أصلها: عاطى، ويزيدون في أوساط "فَعَلَ" افتعل وافعل واستفعل ونحو هذا، والأصل: فَعَلَ، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل"⁽³⁾.

فيتبين من هنا أنّ حروف الزيادة التي يجب أن تزداد إنما هي العشرة المتقدمة الذكر وماعدا ذلك من الحروف لا يُزاد إلا في التضعيف

ثانياً: مواقع الزيادة ودلالاتها: تقع الزيادة في الكلمة مواقع متعددة وهي كما يلي:⁽¹⁾

- (1) الزيادة: بتكرير "فاء" الكلمة نحو: سندس وهو نوع من الثياب.
 - (2) الزيادة: بتضعيف عين الفعل الثلاثي "فَعَلَ" بتشديد العين وذلك لعدة أغراض منها: الدلالة على التكثر نحو: قطع زيد الحبل تقطيعاً، أي: قطعه إلى عدة قطع، والدلالة على التعدية نحو: فرح زيد عمراً، أي: أفرحه والدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: كفر زيد عمراً، أي: نسبه إلى الكفر، والدلالة على السلب وهو إزالة الشيء نحو: قشر زيد العود، أي: أزال قشرته، والدلالة على الاتخاذ نحو: خيم الغريب بجوارنا، أي: ضربوا خياماً بجوارنا.
- والنوع الثاني هو تضعيف عين الثلاثي "فَعَلَ" بضم الفاء وفتح وتشديد العين وذلك للدلالة على جمع التكسير من اسم الفاعل الصحيح اللام نحو: رُكِّعَ وسُجِّدَ، والدلالة على صيغة المبالغة نحو: حُلِّبَ وقُلِّبَ.

⁽³⁾ أبو عبيدة. (معمر بن المثنى التميمي)، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد الخانجي، القاهرة، ج1، 376-377.

(1) محمد مرسى عامر وزملاؤه، تيسير الصرف، ج1 ص9، وانظر شرح ابن عقيل ج4، الأستر أبأدى (رضى الدين محمد بن الحسن)، شرح شافية بن الحاجب، دار الكتب العلمية بيروت 1395هـ - 1975م، ج2 ص373، سيبويه، الكتاب ج4 ص76، الحملوي، شذا العرف، ص138.

(3) الزيادة بتضعيف "لام" الكلمة للإلحاق على وزن "فَعَلَّ" أو "فَعَّلَ" بفتح الفاء وتشديد اللام نحو: معدّ وهو أبو العرب، وشَرَبَتْة هي اسم موضع، أو على وزن "فَعَلَّ" بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو: خِصَمَّ أي: عظيم ومَجَنَّ وهو الترس.

(4) الزيادة بتكرير "لام" الكلمة لغرض الإلحاق على وزن "فَعَّلَل" بفتح الفاء وسكون العين مع فتح اللام الأولى نحو: فَرَزَدَ وهو اسم موضع، ومَهْدَدَ وهو اسم امرأة أو على وزن فَعَّلَل بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو: سَمَهْدَدَ وهو الجسيم من الإبل، كما يُزاد الفعل الثلاثي بتكرير لامة فقط للإلحاق على وزن "فَعَّلَل" بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو: شَمَلَلَ زيدُ النخلة أي: لقط ما عليها من الرطب، وجَلَبَبَ زيدٌ عمراً أي: ألبسه الجلباب.

(5) الزيادة بتكرير فاء الكلمة وعينها معاً، وذلك مشروط بفهم المعنى واتفاق المعنيين كما في الرباعي المضعف نحو: زلزل من زلَّ ولملم من لمَّ بمعنى جمع وصرصر من صرَّ بمعنى صَوَّت، ودمدم من دم بمعنى عَدَّب، أما إذا لم يفهم المعنى بسقوط المقطع الثاني عن المقطع الأول، فالكلمة رباعية أصلاً، ولا يعتبر التضعيف فيها زائداً وذلك نحو سمسَم، ويؤيؤ وهو اسم طائر، ووعوعة، مصدر وَعَوَعَا إذا صَوَّت، فهذه الكلمات إذا سقط أحد مقاطعها لا يفهم منها شيء وبالتالي حُكِم على جميع حروفها بالأصالة⁽¹⁾، وهذا هو مذهب البصريين الذين يشترطون لذلك تماثل الحروف ، لأنه إذا جُعِل من المثليين زائداً أدى إلى بناء الكلمة علناً من ثلاثة أحرف، أو أحدهما أدى إلى بناء

(1) الأستر أباضي ، شرح شافية ابن الحاجب، ج2 ص 366 - 368 ، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 91، وانظر السيوطي ، همع الهوامع ج3 ص 415.

مفقود ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الكلمات ثلاثية أصلها "فعل" فلما استنتقل التضعيف أُحيل بين المتضاعفين بحرف مثل "فاء" الفعل⁽²⁾ .

(6) الزيادة بتكرير لام الكلمة وعينها معاً، وذلك لغرض الإلحاق، كإلحاق الثلاثي بالخماسي نحو: سَمَعَمَ وهو الشيطان على وزن سفرجل، وصمحم وهو الشديد الغليظ.

(7) الزيادة بتكرير "فاء" الكلمة وعينها مع زوائد "سألتمونيها"، وذلك لغرض إلحاق الثلاثي بالخماسي المزيد نحو: مرمريس وهو ذو الدهاء المجرب والتمرس وكلمة مرمريس إذاً من الممارسة على وزن سلسيل أو مأخوذ من المرس، وبالتالي فإنّ للكلمة أصل غير الأربعة⁽³⁾.

(8) الزيادة بتكرير "عين" الكلمة مع زوائد "سألتمونيها"، لغرض إلحاق الثلاثي بالخماسي المجرد نحو عثوثل وهو الكثير اللحم الرخو، وهو ملحق بسفرجل، عَصَبَصَب وهو الشديد ومنها تكرير عين الكلمة مع الواو الزائدة على وزن "أفَعَوَعَل" بسكون الفاء وفتح العين وسكون الواو وفتح العين الثانية وذلك للدلالة على مبالغة اللّازم نحو: اعشوشبت الأرض أي: كثر النبات على وجهها جداً، إذ الأصل: عشبب الأرض بمعنى خرج نباتها فقط ، ومنه احدوبب والأصل: حدب بمعنى خرج ظهره ودخل صدره .

(9) الزيادة بتضعيف "عين" الكلمة مع زوائد "سألتمونيها" على وزن "فَعَال" بفتح الفاء والعين المشددة، للدلالة على صيغة المبالغة نحو: صَبَّارٌ وَقَتَّالٌ، والدلالة على صيغة المنسوب نحو: لَحَامٌ وَلَبَّانٌ وَحَدَّادٌ بمعنى صاحب اللحم وصاحب اللين وصاحب الحدادة.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 415 .

(3) المصدر نفسه ج 3 ص 415..

كما تضعف "عين" الكلمة مع زوائد "سألتمونيها" على وزن "فعالة" للدلالة على صيغة المبالغة نحو: علامة وقتالة، والدلالة على اسم الآلة نحو: دبابة ونشافة وختامة، والدلالة على اسم الجمع نحو: سيارة بمعنى السائرين المسافرين، وتضعف عين الكلمة أيضاً مع زيادة الألف على وزن فُعَال، بضم الفاء وفتح وتشديد العين للدلالة على التكسير لاسم الفاعل من الثلاثي نحو: طُلاب و كُتّاب، وتضعف العين على وزن "فَعِيل" سَكِيرٍ وَعِطِيرٍ، وعلى "فَعُول" بفتح الفاء وضم العين للدلالة على المبالغة نحو: قيوم وديوث.

(10) وتُزاد اللام أيضاً في الفعل الثلاثي بتكرير لامه مع زيادة النون وهمزة الوصل من حروف سألتمونيها والسين من جهة الزيادة بتكرار الأصول على وزن "أفَعَّلَل" بسكون، للدلالة على مبالغة اللازم، والحاق الفعل الثلاثي بالرباعي المزيد نحو: اقعنسس، أي: دخل ظهره جداً وخرج صدره جداً، والأصل: قعس زيد أي: دخل ظهره وخرج صدره فقط.

وقد اختلف العلماء في المثليين اقعنسس، وفي أيهما الزايد؟، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول، وبينما ذهب سيبويه إلى أن الزائد هو الثاني، ثم قال بعد ذلك: "وكلا الوجهين صواب"، أما ابن مالك فقد اختار أن الثاني أولى بالزيادة من الأول في باب "علم" (1)

(11) وكذلك يُزاد الثلاثي بتكرير لامه وزيادة التاء في صدره على وزن "تَفَعَّلَل" بفتح التاء والفاء وسكون العين مع فتح اللام الأولى، للدلالة على المطاوعة أو إحاق الثلاثي بالرباعي المزيد بالتاء نحو: تجلبب زيداً أي: لبس الجلباب، فكلمة "تجلبب"، مطاوعة لكلمة جلبب، وأصلها "جلبب"، وبتكرار الباء وزيادة التاء صار تجلبب ملحقاً بتدحرج.

(1) السيبوي، همع الهوامع، ج 3 ص 415 - 416

(12) ويُزاد الفعل الثلاثي بتضعيف لامه مع زيادة همزة الوصل في صدره على وزن "أفعل" (2) بسكون الفاء وفتح العين وتشديد اللام، للدلالة على المبالغة ممّا دلّ على لون أو عيب نحو أسودّ وأصفّر، وأعوّجّ وأعوّر، فإذا قلت: سود اللوح، فالمعنى أنّ اللوح صار أسوداً، أمّا إذا قلت: أسودّ اللوح، فالمعنى أنّ اللوح صار شديد السواد.

(13) كما يُزاد الفعل الثلاثي الدال على الألوان أو العيوب بتكرير اللام وزيادة الألف وزيادة همزة الوصل في صدره على وزن "أفعال" للدلالة على حدوث الحدث بالتدرّج (3) نحو: إسواد وإبياض وإصفار وإعواج وإبكام وإعوار، فإذا قلت صفرت الشمس، فالمعنى أنّها صارت صفراء، أمّا قولك: إصفارت الشمس، فالمعنى أنّها تصفر بالتدرّج.

(14) وأيضاً يُزاد الفعل الثلاثي بتضعيف لامه مع زيادة الواو وهمزة الوصل في صدره على وزن "أفعول" بسكون الفاء وفتح العين والواو وتشديد اللام وذلك للدلالة على مبالغة اللازم نحو: اجلّودّ زيدٌ أي: سار سيراً مسرعاً جداً والأصل: جلد زيدٌ، بمعنى سار مسرعاً فقط.

(15) ويُزاد الفعل الرباعي بتضعيف لامه وزيادة همزة الوصل في صدره على "أفعلل" بسكون الفاء وفتح العين واللام الأولى وتشديد الثانية للدلالة على لزوم الفعل مع المبالغة في معناه أصلاً نحو: اكفهرّ الليل أو ادلهمّ بمعنى اشتد ظلامه، ونحو اطمأنّ قلبي أي: حصل على الطمأنينة والأمان ونحو: اشربّ زيدٌ إلى عمرو، أي: رفع عنقه إليه.

ومجمل القول أنّ دلالات الزيادة تتنوع تبعاً لتنوع الأغراض الصرفية واللغوية.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4 ص 76.

(3) المصدر نفسه، ج 4 ص 76.

وهنا تتجلى فائدة هذه الأوزان الصرفية لما تحمله من لطائف وفوائد ثرة تخب العقول وتشذ الهمم لمزيد من البحث والنظر في أسرار هذه اللغة التي ربّما خفيت عن الكثيرين، وقد تلاحظ أنّ الدلالة على المبالغة شغلت حيزاً أكبر من بين دلالات زيادة الحروف.

المحور الرابع: الأدلة التي يتوصل بها إلى الزيادة:

لعلّ مسألة تداخل الحروف الهجائية ودورانها بين الزيادة والأصالة، والتشابه بين الحروف التي تُضاف لأصل الوضع وبين التي توجد وتحذف من حروف "سألتمونيها" وبين التي تُزاد للتضعيف ونحو ذلك، كلّ هذا يُعدّ من المسائل الصرفية التي تحتاج إلى وضع أدلة واضحة وبراهين ساطعة ليحتج بها على معرفة أصالة هذه الحروف وزيادتها، ومما يُستدل بها لمعرفة الزائد من الأصل - الاشتقاق الأصغر، وهو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد، كما عرّفه بعض الصرفيين بأنّه إنشاء فرع من أصل يدل عليه نحو: أحمر فإنه منشأ من الحمرة وهي أصل له وفيه دلالة عليها، إلا أنّ هذا التعريف لم يكن دقيقاً في نظر بعض العلماء لأنّه قد يقال: هذا اللفظ مشتق من هذا من غير أن يكون أحدهما منشأ من الآخر نحو: ردّ ضارب ومضارب وضروب إلى معنّى واحد وهو الضرب⁽¹⁾.

وقد جعل العلماء للاشتقاق أهمية ودور أكبر في الاحتجاج على خلو الأصول وهي المصادر والأسماء المفردة الجامدة من الزيادة كخلو "ضرب" مثلاً من الزوائد، ونتوخى في الأسطر التالية عرض بعض التغيرات التي تعرض للفظ المشتق مع المشتق منه وهي كما يلي:⁽²⁾

الأول: زيادة حركة كضرب من الضرب.

(1) ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجوّاري، وعبدالله الجبوريج 2 ص 144 وانظر في الممتع في التصريف، ص 40.

(2) السيوطي، همع الهوامع ج 3 ص 408 - 409.

- الثاني: زيادة حرف كطالب من طلب.
- الثالث: زيادة حركة وحرف كضارب من ضَرْب.
- الرابع: نقص حركة وحرف كقَرْس من القَرْس.
- الخامس: نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج.
- السادس: نقص حركة وحرف كنزامن النزوان.
- السابع: نقص حركة وزيادة حرف كغضبي من الغضب.
- الثامن: نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان.
- التاسع: زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو: استنوق من الناقة، فالعين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة وفي استنوق ساكنة، والتاء في الناقة موجودة وفي استنوق مفقودة، والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجودة.

إذن فالاشتقاق من اسطح الأدلة والبراهين التي يحتج بها على بيان الحروف الأصلية من المزيدة، وبذلك أمكن أن يقوم الاحتجاج بزيادة الحروف على الاشتقاق الأصغر، ولكن اشترط العلماء لذلك شروطاً من أهمها، أن يكون الجمع بينه وبين أصله واضحاً جداً، وإلا وجب أن يدعى المشتق منه والمشتق أصلاً وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر نحو: الجمع بين حمار وحُمرة⁽¹⁾

وكذلك يدل خلو الأسماء الجامدة من الزيادة كخلو "كلب" من الزيادة التي في فروعه كتاء التأنيث المربوطة في "كلبة" وألف الجمع في "كلاب" وياء التصغير في "كليب" على زيادة الحروف في هذه الفروع، وسقوطها من أصول الكلمة دليل على أنها زوائد في هذه المشتقات والفروع فيحمل هذا عليه، وإن كان الحرف الزائد من كمال الاسم كالدال من "زيد" فهذا يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته لمشاكلته

(1) انظر ابن جنى، الخصائص، ج 1 ص 12 وانظر الممتع في التصريف ص 40.

الأصل في كونه من كمال البناء، أمّا ما لم يكن كالجزم ممّا زيد معه فزيادته بينة، ولا يحتاج إلى دليل عليها.⁽²⁾

ومما يُستدل على زيادة الحرف في "أيصر" في جمعه أصار بحذف الياء، وفيه رد الأصل إلى الفرع لأنّ أصار فرع على أيصر لأنّه جمعه⁽³⁾.

يُحكم على زيادة الحرف باشتقاق كلمتين من أصل واحد مع اتفاق المعنى وذلك نحو: أُنّدد وألد فكلّهما مأخوذ من اللدد وهو شدة الخصومة، فهزمة القطع والنون إذا زائدتان.⁽¹⁾

ومما يُحتج به على زيادة الحرف؛ سقوطه في بعض تصاريف الكلمة والمعنى واحد في الحالتين، مثال ذلك "ياء" "أيطل" ، فيقال فيها أيطل وإطل والمعنى واحد وهو الخاصرة، فسقوط الياء من إطل دليل واضح على زيادتها في كلمة أيطل.⁽²⁾ ومما يحتاج فيه إلى إقامة دليل على زيادة الحرف، زيادة الكاف مثلاً على أنها من نفس الكلمة، فيقال: في هندي هندكي، والمعنى واحد وهو منسوب إلى الهند قال الشاعر:⁽³⁾

ومقرونة دُهمٍ وكُمّتٍ كأنّها طماطمٌ يُوفون الوِفارَ هنادكُ

"فهندياً وهندكياً" من باب سَبَطَ وَسَبَطَ، وهو ما يتقارب فيه اللفظ والأصل مختلف، لأنّه لم يثبت زيادة في موضع غير هذا.⁽⁴⁾

ومن ذلك ما ذهب إليه أبو علي الفارسي* في "أولق" في أحد الوجهين من أنّه مأخوذ من وَلَقَ يَلْقُ إذا أسرع، فالأولق هو الجنون، وهو مما يُوصف بالسرعة ولمّا كانت حروفهما واحدة ومعنيهما متقاربين، جعل الأولق مشتقاً من الولق: ولا يعنى

(2) محمد مرسى وزملاؤه ، تيسير الصرف، ص 11، وانظر الممتع في التصريف ص1 والكتاب، ج 2 ص 312.

(3) ابن عصفور، المقرب، ج 2 ص 145.

(4) انظر الأستر أباضي، شرح شافية ابن الحاجب ، ج 2 ص 330.

(2) السيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 410.

(3) سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ص 312 وانظر الممتع في التصريف ص 1.

(4) المصدر نفسه ، ج 2 ص 312 وانظر الممتع في التصريف ص 1.

* هو: أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد النحوي، وهو شيخ ابن جني ، توفي سنة 377 هـ، تاريخ بغداد ، ص 276

هذا أنّ الأولق مأخوذ من وُلِقَ ولكن لأنّ حروفهما الأصول واحدة، والهمزة زائدة.⁽⁵⁾

بينما يرى ابن عصفور أنّ الهمزة في "أولق" غير زائدة بدليل ثباتها في ألق ومألوق كما في أيسر وأصار وغيره⁽⁶⁾.

وفي نظر الباحثين أنّ قول العلماء: هذا اللفظ مأخوذ من الآخر لا يعطى معنى الاشتقاق بصورته الحقيقية، فالمشتق ليس مأخوذاً من المشتق منه ولكن الأصح أن نقول: "إنّ هذا اللفظ مشتق من هذا".

ولمّا خفي هذا الوجه على بعض العلماء رُدَّ قول من زعم أنّ اسم الله تعالى مشتق من الوله أو من غيره، لأنّ "الله" لفظ قديم والوله لفظ محدث، والمشتق منه قبل المشتق، فيلزم على هذا أن يكون المحدث قبل القديم، ولو علم أنّه قد يُقال "هذا اللفظ مشتق من هذا ولم يكن مأخوذاً منه كما تقدم؛ لم ينكر ذلك"⁽¹⁾.

ويلزم الحرف الزيادة فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف فيجعل زائداً حملاً على نظيره نحو النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مدغمة فيما بعدها نحو "جَحَنُّقْل" وهو الغليظ الشفة من الجحفة، و"حَبْنُطَى" للعظيم البطن لأنك تقول: حَبَطَ بطنه، أي: عظم، فإذا جاءت فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف قُضِيَ عليها بالزيادة نحو: عَفَنَقَس⁽²⁾ وهو العَسِر الأَخلاق.

وممّا يعتمد عليه في هذا الأمر لزوم خروج الكلمة عن أوزانها إذا أثبت أصالة حروفها كتاء "تَنْقُل" وهو ولد الثعلب ونون "هندلع" وهو بقلة، وتاء "تَنْضُب" وهو اسم شجر، لأنّ أوزان هذه الكلمات مفقودة فيالرباعي المجرد⁽³⁾.

(5) ابن جنى، الخصائص، ج 1 ص 8 - .

(6) ابن عصفور، المقرب، ج 2 ص 146 وانظر الممتع ص 41.

(1) ابن جنى، الخصائص، ج 1 ص 9 - ص 158 وانظر الممتع ص 41.

(2) ابن عصفور، المقرب، ج 2 ص 146 - 147.

(3) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 138.

كما أن لزوم عدم النظير في الأوزان الخماسية المجردة لو جعلناها أصلية لكانت الكلمة على وزن "فعلل" بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وضم اللام الثانية، فهذا الوزن لا يوجد في لغة العرب في الخماسي المجرد⁽⁴⁾.

وكون الزيادة لمعنى نحو حروف المضارعة وياء التصغير وألف اسم الفاعل وميم اسم المفعول و واوه، فإنه ينبغي أن يحكم عليها بالزيادة، لأنه لا يوجد حرف أصلي في الكلمة يعطى معنى⁽⁵⁾.

وقد يُحتج على زيادة الحرف على كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهزمة "أفكل" وهي الرعدة ولا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهزمة أولاً قبل ثلاثة أحرف⁽⁶⁾.

ولكن في مسألة اشتقاق الكلمة ووزنها على "أفعل" خلاف وقال الأستر بأذي: "وبعض المتقدمين خالفوا ذلك وقالوا ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرية حكمنا بأصالتها، فقالوا: أفكل

كجعفر" وقال ابن الحاجب: " فأفكل أفعل والمخالف مخطئ"⁽¹⁾ ، ورد عليهم سيوييه بوجود ترك صرف أفكل لو سُمي به ولو كان فعلاً لصرف ، ورأينا ولو كان فعلاً لجا في باب "فعلل يفعل فعلة ما أوله همزة"⁽²⁾ .

ومما يُستدل به على زيادة الحرف في الكلمة ؛حصول الترجيح عند تعارض الحروف التي تغلب زيادتها كتعارض الميم والياء في "مريم" فإن الميم تغلب زيادتها

(4) الأستر بأذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،، ج2 ص 372.

(5) ابن عصفور، المقرب، ج2 ص 147.

(6) السبوطي، همع الهوامع، ج3 ، ص 411.

(1) الأستر بأذي ، شرح شافية ابن الحاجب ،، ج2 ص 372.

(2) المرجع نفسه ، ج2 ص 373.

في صدر الثلاث يمع المشتق نحو: مضرب ومكتب والياء تغلب زيادتها بين عين الكلمة ولأمها مع المشتق نحو مكيت وحصير وجليل إلا أن الميم هي التي تعينت زيادتها لأننا ولو حكمنا بزيادة الياء لكانت أصول الكلمة هي مرم وهذا مفقود في لغة العرب وأما بزيادة الميم فأصولها "ريم" وهو موجود ، وفي ذلك قال ابن منظور "ومريم مفعل من رام يريم أي: برح يُقال: يا يريم يفعل ذلك أي ما يبرح"⁽³⁾، فهذا الرأي الأرجح إذاً حجة على زيادة الميم في هذه الكلمة.

وأيضاً ممّا يستدل به على زيادة الحرف لزومه البناء أي: وجوده فيما لا يقع فيه إلا زائداً كنون حنطأو وهو العظيم البطن ونون كنتأو وهو العظيم اللحية ونون سنداو وهو الخفيف اللحية ونون قنداو وهو السيء الخلق، فهذه النونات لا تقع في الكلمة من هذه المواقع إلا زوائد، فهذا دليل على زيادتها⁽⁴⁾.
فهذه جملة الأدلة التي يتوصل بها إلى تمييز الزائد من الأصل.

المحور الخامس: شروط الزيادة في حروف "سألتمونيها"

اشتراط العلماء لأصالة حروف "سألتمونيها" وزيادتها شروطاً ينبغي أن توجد قبل إصدار الحكم على كل واحدة منها ومن هذه الشروط ما يلي:⁽⁵⁾
أولاً: أشتراط لزيادة الألف أن تصحب ثلاثة أحرف أصول نحو: صحراء وشكوى وضارب وغضبان، أمّا إذا صحبت أصليين فقط فليست زائدة، بل هي إمّا أصل ك "إلى" وهي النعمة وإمّا ما يدل على الأصل ك "قال وباع".

(3) ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 2 ص 259 – 261.

(4) ابن عصفور، المقرب، ج 2 ص 147.

(5) شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 92 – 93، وانظر محمد مرسى وزملاؤه، تيسير الصرف، وشذا العرف للشيخ أحمد الحملاوي، ص 140 – 141.

ثانياً: ويشترط لزيادة الهمزة أن تقع: أخراً بعد ألف يتقدمها أكثر من حرفين نحو: حمراء وعاشوراء.

أما إذا لم يتقدم الألف حرفان، فالهمزة زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة في الأول بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء، لأن أصل كساء كساو، لأنه من الكسوة والفعل كسوته فوقعت الواو متطرفة فقلبت همزة وأصل بناء: بناي، بدليل بنيت البيت أبنيه، فقلبت الياء همزة لتطرفها.

وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد فالهمزة غير زائدة، ويشترط لزيادة الهمزة أن تسبق ثلاثة أصول كأحمر وأسود وأبيض وأفضل، كما يشترط لزيادة الهمزة والميم أن تتقدما ثلاثة حروف أصول كأحمد ومكرم، أما إذا سبقتا أصليين حكم بأصالتهما كإبل ومهد.

ثالثاً: ويشترط لزيادة النون أن تقع أخراً بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو: زعفران وشكران وعرفان وعصيان، عدا برهان فإنه رباعي الأصل فالنون فيه أصل وذلك من قولهم: برهن زيداً على الخير أي: أقام الدليل الواضح عليه، أما إذا سبقت النون أقل من ثلاثة أحرف أصول فهي أصل نحو: مكان وزمان كما يشترط على زيادتها أن تقع بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر وهو الأسد، وجعنفل وهو الغليظ الشفة وشرنيث وهو الغليظ الكفين والرجلين، وكذلك إذا سبقها حرف ولحقها أصلاً فهذا أيضاً شرط لزيادتها نحو: حنظل وسنبل.

رابعاً: والشرط لزيادة التاء أن تكون للتأنيث نحو: فتاة وجالسة وللمضارعة نحو: تجلس وما يتفرع منه ، وللمطاوعة نحو: أدب زيداً عمراً فتأدب، ودحرج زيداً الحجر فتدحرج وعملته فتعلم.

خامساً: ويشترط لزيادة السين أن تكون للاستفعال وفروعه نحو: استخرج يستخرج استخراجاً فهو مستخرج، أما إذا صحبت أصليين أو جاءت في الرباعي المضعف المجرد، فهي أصل نحو: شمس وعسل وسمسم ووسوس

سادساً: أمّا زيادة اللام ففيما ثبتت ثلاثية حروفه نحو: زيدل وعبدل، فهذه اللام ليست من كمال الاسم لأنك تقول: عبد وزيد أمّا غير ذلك ففيه خلاف كاللام الدّالة على البعد في أسماء الإشارة نحو: ذلك وهنالك، ويرى، ابن عصفور أن هذه اللام في أسماء الإشارة لو أسقطت لاختلت دلالة الاسم وأصبح اسم الإشارة يقع على القريب⁽¹⁾

ويوافقه الجرمي^(*) إذ يرى لا زيادة في هذه الأسماء وفي ذلك يقول رضي الدين الأستر أبأذى: " اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة، ويوافقه الشيخ الحملاوي في عدم زيادة اللام في أسماء الإشارة ، أما ابن مالك وابن عقيل فقد عدا أن اللام زائدة في أسماء الإشارة⁽¹⁾.

وفي رأي الباحثين أن هذه اللام زائدة لاستيفائها الشروط المتعارف عليها في زيادة حروف "سألتمونيها"، وهو تمام المعنى قبل دخول الحرف.

سابعاً: وتُزاد الواو إذا صحبت ثلاثة أصول نحو: جدول ودهورة وفي غير الثلاثي فهي أصل نجو : وَعَوَّعَ وَوَسَّوَسَ ، كما لو صحبت اصلين فهي أصل أيضاً نحو: صوم وقوم وولد ودلو⁽²⁾

ثامناً: ويشترط لزيادة الهاء؛ الوقف نحو لِمَهُ ولم تَرَهُ، وقَهْ وأَيْنَهُ وفي أهرق الخماسي وبقية حروفه، بمعنى أراق.

أما في الوقف بها ففيه خلافاً، حيث يرى المبرد أن الهاء غير زائدة، وفي ذلك قال ابن الحاجب: "و وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو: أخشهُ، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه،"⁽³⁾. وإلى هذا المذهب مال الشيخ الحملاوي

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 1-2.

(*) الجرمي: هو صالح بن اسحق أبو عمرو البصري، فقيه وخطيب ونحوي ولغوي أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي، انتهى إليه علم النحو في زمانه بالبصرة، توفي سنة 221هـ.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج4 ص 93.

(2) الأستر أبأذى، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2 ص 368، وانظر شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص

141، وشرح ابن عقيل، ج4، ص 92.

(3) الأستر أبأذى، شرح شافية ابن الحاجب ج 2 ص 382.

قائلاً: "ومثلوا للهاء بقولهم: أهراق في أراق وبأمهات في جمع أم ، ومن مثل لها بهاء السكت زُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة.⁽⁴⁾" أما ابن مالك فيعتبرها زائدة بقوله:

والهاء وفقاً لكلمة ولم تره واللام في الإشارة المُشْتَهرة

وقال ابن عقيل في شرح هذا البيت: تُزاد الهاء في الوقف نحو: لمه ولم تره و"ما" الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف نحو: ره أو المجزوم نحو: لم تره، وكل مبني على الحركة نحو: كيفه⁽⁵⁾

تاسعاً: أما زيادة الياء فيشترط فيها أن تصحب الكلمة ثلاثة أصول نحو: صيرف وَيَعْمَل وهو العير القوي على العمل، وفي غير ذلك فهي أصل نحو: دين ونعي وبيع وغيره⁽¹⁾

هذه هي جملة الشروط التي وضعها العلماء لزيادة حروف "سألتمونيها" على أصول الكلمة العربية.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد. تناولت هذه الدراسة: مفهوم الزيادة في اللغة العربية - دراسة صرفية، ومن خلالها وقف الباحثان على جملة من الفوائد والنتائج، تتلخص في الآتي:

(1) تدخل الزيادة في الكلام للفوائد اللفظية والمعنوية معاً مثل التوكيد وتقوية المعنى واستقامة النظم وغيره، فكلّ زيادة في المعنى تترتب عليها زيادة في المعنى أيضاً.

(2) أثبتت الدراسة أنّ تناوب الحروف الهجائية بين الأصالة والزيادة في نفس الكلمة، قضية صرفية تحتاج إلى أدلة واضحة.

(4) الحملاوي، شذا العرف، ص 141.

(5) شرح ابن عقيل، ج 4 ص 92.

(1) شرح ابن عقيل، ج 4 ص 92.

- (3) زيادة الحروف في الكلمة أو الفعل هو نظام صرفي حيث تأتي الزيادة موازية للمعاني المضافة من حيث الترتيب، أي: أنّ الحرف الزائد مواز للمعنى الزائد في ترتيب الحروف كما في "انزعج" على وزن "انفعل" أصلها: أفعّل، وفعل، و"يضرب" على وزن "يفعل" أصلها: ضرب، و"الزيدان" على وزن "فعلان"، أصلها: زيد، وهكذا.
- (4) تقع حروف الزيادة في بعض الأحيان أصولاً في الكلمات، لأنّه يتعين أصالة كل حرف من حروف "سألتمونيها" ما لم يقد دليل على إسقاط هذه الأصالة.
- (5) جاءت عناية العلماء بحروف "سألتمونيها" لأنّها تُعد الحروف المفتاحية للاحتجاج على الزيادة من أصل الوضع، أي: وضع ووزن الفعل، وما عدا ذلك تكون الزيادة فيه بتضعيف الحروف الأصلية أو بتكرارها، لإرادة أغراض لغوية أو صرفية أو نحوية، أو جريباً وراء الوزن التصريفي أو لرفد اللغة بمفردات وكلمات جديدة، وأنّ أهمّ أداة يُحتج بها لزيادة هذه الحروف هو الاشتقاق الأصغر.
- (6) للزيادة دلالات وأغراض كثيرة منها : التعظم والاتخاذ والتكسير والمبالغة والدلالة على حدوث الحدث بالتدرج والدلالة على صيغة المنسوب وغيره ، وقد تلاحظ أنّ ما جاء على صيغة المبالغة كان هو الأكثر من بين هذه الدلالات.
- (7) أي حرف جاء لمعنى يُحكم على زيادته، لأنّه لا يوجد حرف أصلي في الكلمة يعطى معنى.
- (8) لعلّ أكبر دليل على زيادة الحروف، هو فقدانها الأصالة في تصاريف الكلمة، كما يُستدلّ على ذلك بحصول الترجيح عند تعارض الحروف ولزوم الحرف للبناء، فإذا لم يلزم الحرف البناء ، حكم بزيادته.

(9) الشروط التي ينبغي أن تتوافر لزيادة حروف "سألتمونيها" هي تمام معنى الكلمة قبل دخول الحرف كما في الوقف فهو شرط لزيادة الهاء، ولزيادة الياء أن تصحب ثلاثة أصول نحو: "صيرف" ، والشرط لزيادة النون أن تقع آخرًا نحو: "زعفران"، ولزيادة التاء أن تكون للتأنيث نحو: "فتاة".

المصادر والمراجع

. القرآن الكريم

1/ ابن الأثير، المثل السائر، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

2/ ابن الأنباري: (عبدالرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 1380هـ - 1961م.

3/ ابن جنى: (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، 1371هـ - 1952م.

4/ ابن عقيل: (بهاء الدين عبدالله بن عقيل) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

5/ ابن عصفور: (علي بن مؤمن)، الممتع في التصريف، تحقيق فخرالدين قباوة، مكتبة لبنان ط 1996م.

- 6/ ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري.
- 7/ ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر بيروت.
- 8/ ابن هشام الأنصاري، (الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1417هـ - 1996م.
- 9/ ابن يعيش: (يعيش بن علي)، شرح التصريف الملوكي، تحقيق فخر الدين قباوة، 1973م.
- 10/ أبو عبيدة: (معمر بن المثنى التميمي)، مجاز القرآن، تعليق محمد فؤاد سزكين، الخانجي، القاهرة.
- 11/ الأستراباذي: (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية بيروت، 1395هـ - 1975م.
- 12/ الأعشى: (أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل)، ديوانه، تحقيق محمد حسين، المكتبة الوقفية.
- 13/ الرازي، (محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر)، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، ناشرون بيروت، 1415هـ، - 1985م.
- 14/ الزجاجي: (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله)، كتاب الجمل في النحو: تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت ط2 1405هـ - 1985م.
- 15/ الزرنوجي، تلميذ صاحب الهداية، تعليم المتعلم طريق التعلم، دار الفكر، بيروت.
- 16/ السهيلي: (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، جامعة قارون، 1398هـ - 1978م.
- 17/ سيويه: (أبو البشر عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هرون، دار الكتب للطباعة، بيروت.

- 18/السيوطي، (جلال الدين عبدالرحمن)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1 1984م.
- 19/ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 2006 - 1927م.
- 20/الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، ط 1979م.
- 21/ عبدالله أمين، الاشتقاق، طبعة لجنة التأليف 1376هـ - 1956م.
- 22/ محمد مرسى عامر وزملاؤه، تيسير الصرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1396هـ - 1976م.